

## دبي: رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية مناقشة تعليق سمير أمين

عبد الخالق عبد الله

أستاذ العلوم السياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

قرأت باهتمام شديد التعليق المهم الذي تفضل به د. سمير أمين على دراستي «دبي: رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية» التي نشرت في مجلة **المستقبل العربي**<sup>(١)</sup>. لقد أسعدني تعليق سمير أمين الذي يحظى بمكانة خاصة بين المهتمين بقضايا التنمية عربياً وعالمياً. فهو من أكثر الكتاب العرب غزارة وأصاله في الانتاج، ويشكل مدرسة فكرية رائدة وسيرته الذاتية غنية وممتدة على أكثر من نصف قرن من الكتابة النقدية المتميزة، وقد قام مؤخراً بتدوين سيرته الذاتية الشخصية والفكرية في كتابين آخرهما كتاب **مذكراتي**<sup>(٢)</sup>.

بقدر ما يشكل هذا الكتاب الجديد إضافة مهمة إلى أدبيات السيرة الذاتية، فإنه يقدم أيضاً خلفية تاريخية ضرورية لفهم العديد من مقولات سمير أمين النظرية الواسعة التداول في ما يتعلق بالرأسمالية والاشتراكية والتوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي وقضايا التخلف والتنمية، علاوة على معالجته إشكالية: لماذا تقدم الشمال واحتل موقع المركز المهيمن وتعثرت دول الجنوب بما في ذلك الدول العربية في اللحاق بالحدث والرأسمالية واستقرت في موقع التابع ودول الهامش في النظام العالمي؟ وهل يمكن دول الهامش الاقتصادي في الجنوب اختراق المركز وتحقيق النمو المستقل من داخل نظام العولمة أم أن التنمية الوطنية المستقلة بخلاف التنمية الكمبرادورية التابعة لن تتحقق الا من خارج هيمنة المركز؟

ترتبط دراسة «دبي: رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية» بهذه الأسئلة النظرية الشائكة التي طالما عالجها سمير أمين في مؤلفاته الموسوعية، وبخاصة في كتابه المرجعي **التطور اللامتكافئ**. هذا الكتاب هو من أبرز مساهمات سمير أمين في الفكر التنموي العالمي

(١) **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، ص ٥٧ - ٨٤. وكان قد علق عليها سمير أمين في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٢٨ (حزيران/يونيو ٢٠٠٦)، ص ١٥٧ - ١٦٠.  
(٢) سمير أمين، **مذكراتي** (بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، ٢٠٠٦).

والذي قمت بعرضه ومناقشة أطروحاته في دراسة سابقة بعنوان «سمير أمين ونظرية التطور اللامتكافئ»<sup>(٣)</sup>.

إن دراسة «دبي: رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية» تعيد طرح سؤال «المركز والهامش» وسؤال التوسع الرأسمالي، لكن في سياق تاريخي وإقليمي محدد: فلماذا نجحت دبي بالبروز كمركز إقليمي وعالمي متقدم وأخفقت المدن العربية الأخرى؟ في سياق التجربة التنموية العربية المعاصرة لم يعد السؤال: لماذا تقدم الغرب الحضاري والصناعي وتأخر الوطن العربي؟ لقد أصبح هذا السؤال أكاديمياً وربما غير عملي؟ السؤال العملي والمهم والذي يطرح نفسه بإلحاح هو: لماذا تحقق دبي النجاح من دون بقية المدن العربية؟ لماذا دبي، أصغر المدن العربية وأقلها عراقة وأبعدها من مركز القرار السياسي العربي، وليس القاهرة أو بغداد أو دمشق أو الرياض أو بيروت أو الرباط وبقيّة الحواضر العربية الأكثر عراقة والأضخم من حيث امتلاكها الموارد السكانية والثروات الطبيعية؟ لقد حان وقت الانتقال من السؤال النظري العام: لماذا تقدم الغرب وتأخر الشرق، إلى السؤال العملي الخاص والنابع من التجربة التنموية العربية: لماذا دبي، وهل يمكن تعميم نموذج دبي عربياً؟ وهل يوجد مجال لدبي ثانية وثالثة في المنطقة العربية؟

من هنا تكمن أهمية وقفة سمير أمين مع دراسة «دبي: رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية». من الواضح أن سمير أمين الذي يؤكد دوماً أنه «دولي التفكير بشكل مطلق»، متابع ومطلع، بل مهتم أيضاً، كما أنه مقدر لتجربة دبي في الوقت الذي لم تسترّع رحلة هذه المدينة العربية من المحلية إلى العالمية القدر نفسه من الاهتمام النظري والنقدي من أهل الفكر والاختصاص والمختصين بقضايا التنمية في المنطقة العربية، بل إن السائد عربياً وخليجياً النظر إلى تجربة دبي بالكثير من الاستخفاف والجهل والتجاهل على رغم أهمية ما تقوم به هذه المدينة التي برزت كمدينة قدوة ترغب بقية المدن العربية الاستفادة من تجربتها وتقليد نجاحاتها الإدارية والاستثمارية. إن في هذه المدينة العربية تتشكل قصة نجاح، عليها قصة النجاح الوحيدة وسط الاخفاقات التنموية العربية المتكررة.

ويقدر ما جاء تعليق سمير أمين حول دراستي «دبي: رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية» مفاجئاً، فإن المفاجأة السارة هي قناعته بوجهة النظر الأساسية بأن دبي تشكل قصة نجاح. وبحسب وجهة نظره يقول سمير أمين: «لقد حقق اقتصاد دبي إنجازات لا أنكر صحة وصفها الذي أورده عبد الخالق». إن النجاح بالنسبة إليه واضح، ورحلة هذه المدينة العربية الحديثة العهد بالاستقلال والنمو والحدّاث نحو العالمية، ودخولها إلى مراكز القوى في النظام العالمي، جديرة بالدراسة كجزء من اهتمامه بالتوسع الرأسمالي والتراكم على الصعيد العالمي الذي بقي طول حياته وحتى الآن هاجسه النظري الأساسي. هل هذا يعني أن سمير أمين مقتنع بأن مشروع دبي ليس بالمشروع التنموي الكمبرادوري المحكوم عليه بالفشل، بل هو مشروع تنموي حدّاثي وطني يستحق الدعم، ويستدعي مشاريع تنموية وطنية عربية سابقة،

(٣) عبد الخالق عبد الله، «سمير أمين ونظرية التطور اللامتكافئ»، المستقبل العربي، السنة ١٢،

كمشروع محمد علي خلال القرن التاسع عشر، ومشروع جمال عبد الناصر في القرن العشرين؟

السؤال الجوهرى الآخر الذي يطرحه سمير أمين يتعلق بتعميم نموذج دبي عربياً، وهل اقتصاد ما بعد النفط الذي يتشكل في هذه المدينة العربية قابل للاستمرار، وهل سيسمح النظام العالمى الرأسمالى ببروز مدينة عربية تقوم بأدوار ووظائف حيوية لا غنى لنظام العولمة عنها؟ وهل ستتمكن دبي من انتزاع مثل هذا الدور والنجاح فيه؟ إن دبي تسعى للقيام بدور عالمي مكمل ومنافس لمراكز نظام العولمة. ووفق كتاب رؤيتي<sup>(٤)</sup> للشيخ محمد بن راشد آل مكتوم الصادر حديثاً، والذي أصبح من أكثر الكتب العربية مبيعاً، تخطط هذه المدينة العربية لأن تكون عاصمة منطقة اقتصادية جديدة هي منطقة «وسط العالم» لتنافس مراكز العولمة في غرب وشرق العالم؟ فهل يمكن مدينة عربية القيام بهذا الدور وأداء هذه الوظيفة المتقدمة؟ وهل يسمح لها أن تتحول إلى مركز مستقل ينافس ويكمل مراكز القرار الاقتصادي والمالي العالمي؟

لا شك في أن اهتمام سمير أمين بتجربة دبي شهادة بحق هذه المدينة العربية التي استثمرت كثيراً في رحلتها إلى العالمية. كما أن تعليقه المكتوب على دراسة «دبي: رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية»، يعطي تجربة هذه المدينة العربية قيمة نظرية ويشكل حافزاً للمجتمع الأكاديمي العربي على الاهتمام بهذه التجربة. وعندما يؤيد سمير أمين مقولة أن دبي نجحت بالتكيف مع ظروف العولمة، وهي تمثل قدوة في السعي لإقامة اقتصاد ما بعد النفط في المنطقة العربية، فتلك ليست مجاملة، بل شهادة من مفكر عالمي ينتمي إلى المدرسة الفكرية النقدية، درس بعمق جميع التجارب التنموية في العالم الثالث، وانشغل بالتنظير في علاقة المركز بالهامش على مدى ثلاثة عقود متتالية. من هنا لا بد من التوقف والتأمل في سؤاله حول المستقبل وديمومة نموذج اقتصاد ما بعد النفط، وإمكانية تعميم تجربة هذه المدينة وضمان نجاح مماثل خليجياً وعربياً؟

ينصبّ تعليق سمير أمين في جوهره على إمكانية تعميم نجاح دبي والبحث في الشروط الداخلية والمعوقات التي تحول دون إنجازه أو تدفع إلى فشله؟ يقول سمير أمين: «ما هي درجة احتمال نجاح أو فشل نموذج دبي على الصعيد الإقليمي؟». نظرياً ووفق أطروحات التطور اللامتكافئ<sup>(٥)</sup> إن تعميم نجاح دبي غير ممكن، لأن النظرية تؤكد استحالة بروز مركز جديد من خارج نظام العولمة، لأن دول مركز النظام العالمي لن تسمح بمثل هذا التطور / التنافس / الاختراق القادم من الجنوب، وبخاصة من المنطقة العربية. هذا ما تؤكدته النظرية، وهذا ما يؤكدته الدليل المادي. يقول سمير أمين: «لقد تجلّى هذا الأمر حديثاً في رفض نظام واشنطن أن تستخدم دولة الإمارات أموالها في شراء شركات تدوير الموانئ الأمريكية، فالمقبول هو فقط أن توضع هذه الأموال تحت تصرف طرف أمريكي يقوم هو بممارسة حقوق الملكية. إن هذا هو الحد الذي لن يقبل الاستعمار بتجاوزه».

(٤) محمد بن راشد آل مكتوم، رؤيتي: التحديات في سباق التميز (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات

والنشر، ٢٠٠٦).

إن الدليل المادي الذي يقدمه سمير أمين غير مقنع. لكن قبل مناقشة هذا الدليل المادي، من المهم فحص مقولات النظرية التي تستدعي إعادة نظر. إن بروز النور الآسيوية، ونجاحها وتأكيد موقعها المتقدم كمراكز منافسة وجديدة، يؤكد أن النظام الرأسمالي العالمي مرّن ويقبل بتعدد المراكز. لقد تمكنت هذه المراكز الآسيوية الجديدة من نقل مركز الثقل الاقتصادي العالمي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، ومن الجنس الأشقر إلى الجنس الأصفر، ومن الغرب الرأسمالي إلى الشرق الرأسمالي، وبما يؤكد أن الرأسمالية تجدد نفسها باستمرار. لقد كانت أوروبا في فترة من الفترات مركز الرأسمالية الوحيد والمهيمن. ثم انتقل المركز لاحقاً إلى أمريكا. والمعطيات جميعها تشير إلى إمكانية انتقال مركز نظام العولمة إلى المحيط الآسيوي في صيغته اليابانية والصينية الأكثر حيوية. كما يمكن تخيل صيغة رأسمالية عربية أو أفريقية مستقبلاً. إذا كانت الرأسمالية تتجدد في الشرق الآسيوي وتعيد خلق مراكز في المحيط الهادي، فلا شيء يمنع بروز مراكز في جنوب نظام العولمة.

كل ذلك يحتم إعادة النظر في النظرية لتنسجم مع الحقائق الجديدة بدلاً من حشر الوقائع عنوة في النظرية التي تنادي باستحالة قيام مراكز مستقلة وجديدة ومنافسة. ومع بروز مراكز جديدة لنظام العولمة، لم تعد المراكز التقليدية كما كانت في السابق مستقلة. إن استقلالية مراكز نظام العولمة هي أيضاً استقلالية نسبية، كما إن تبعية هوامش النظام تبعية نسبية. وفي ظل نظام اقتصادي عالمي يزداد انكماشاً وانفتاحاً واندماجاً واعتماداً بين مراكزه وأطرافه، تصبح الاستقلالية كما التبعية نسبية. لقد انتهى عهد الاستقلالية التامة والمطلقة، كما ولّى عصر السيادة المطلقة. لقد أصبحت الاستقلالية المطلقة غير ممكنة في نظام العولمة بالنسبة إلى جميع المراكز، بما في ذلك الولايات المتحدة. إن واشنطن، وعلى الرغم من غياب القطب الكوني المنافس، غير مستقلة في قراراتها المالية والنقدية والتجارية، وحتى السياسية والعسكرية، بل هي كغيرها مقيّدة بقيود النظام التي لا تسمح بالاستقلالية التامة والمطلقة. إن هناك أكثر من ٩٠ دعوة مرفوعة ضد الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية من قبل دول صغيرة واقتصادات تابعة، بيد أن اللوائح والنظم تسمح لها بكسب المعركة وفق قواعد النظام التجاري والمالي العالمي. إن القرار الأمريكي لم يعد مستقلاً، والمركز لم يعد مركزاً، وبقدر ما هو مركز هو أيضاً طرف، وبقدر ما هو مستقل هو أيضاً تابع، ومعتمد على بقية المراكز والأطراف، بل إن اعتماد أمريكا على الاستثمارات الأجنبية بلغ أعلى مستوياتها، ولا يمكن الاقتصاد الأمريكي أن ينمو من دون هذه الاستثمارات التي بلغت ١,٣ تريليون دولار سنوياً. كما إن اعتماد واشنطن على النفط يزداد يوماً بعد يوم. إن الولايات المتحدة متعبة ومجهدّة ومنهكة مالياً وسياسياً وعسكرياً وأخلاقياً في العراق، وتعمل على أكثر من جبهة وبدأت تعاني التمدد الزائد على الصعيد العالمي الذي هو أحد أهم أسباب انهيار الإمبراطوريات في التاريخ.

إن جميع الوقائع تشير إلى أن نظام العولمة يجدّد نفسه باستمرار عبر خلق مراكز جديدة في الغرب والشرق، كما في الشمال والجنوب والمنطقة العربية، حيث تسعى دبي لتأكيد حضورها وتقوية موقعها كعاصمة منطقة وسط العالم. فهل هذا يعني أن نظام العولمة مفتوح أم مغلق؟ هل هو نظام مرّن أم جامد؟ هل يسمح أو لا يسمح ببرز مراكز جديدة من الداخل

والخارج؟ ماذا تقول النظرية وماذا يقول الواقع؟ وهل حالة دبي في سعيها للوصول إلى العالمية مؤشر على انفتاح أم انغلاق النظام؟ نتطلع دائماً إلى سمير أمين للإجابة عن مثل هذه التساؤلات النظرية؟

هذا على الصعيد النظري، أما بالنسبة إلى الدليل المادي على أن نظام الاستعمار لن يسمح لدبي ولغيرها من القوى الصاعدة والجديدة باختراق مراكز القرار في استثماراتها وأصولها المالية، ففي تقديري أن سمير أمين ربما لم يوفق كثيراً في اختيار الدليل المادي المقنع. إن صفقة شركة موانئ دبي العالمية تؤكد عكس ما ذهب إليه سمير أمين، لأن شركة موانئ دبي العالمية هي ثالث أكبر شركة لإدارة الموانئ والحاويات في العالم، وتملك وتدير بنجاح واقتدار حوالى ٥٠ من أكبر الموانئ في ٣٠ دولة شرق الكرة الأرضية وغربها، بدءاً من كوريا، ومروراً بالصين وباكستان والهند وقارة أوروبا، وانتهاءً بالبيرو وموانئ في أمريكا اللاتينية. وعلاوة على التوسع العالمي، قامت شركة موانئ دبي العالمية مؤخراً بعقد صفقة ضخمة قيمتها ٧ مليارات دولار لشراء شركة «بي أند أو» البريطانية التي تعتبر أكبر وأعرق وأقدم شركات الملاحة في العالم، والتي تقدم خدمات ملاحية للقطاعين المدني والعسكري للقوى العظمى بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. هذا الاختراق الاستراتيجي لقطاع حيوي في مركز من مراكز نظام العولمة تمّ بأقل قدر من الاحتجاج والاعتراض من نظام الاستعمار. لقد سمحت بريطانيا لهذا الاختراق، كما تسمح بشراء العديد من الأصول الاستراتيجية بأقل قدر من الحساسية. إن صفقة شراء شركة «بي أند أو» كانت تتضمن ستة موانئ استراتيجية في الشرق الأمريكي. إن هذا الجزء من الصفقة الذي هو أقل أهمية من إجمالي الاستثمار أثار ضجة سياسية في واشنطن. بيد أن الاعتراض الأمريكي على هذا الجزء من صفقة موانئ دبي لم يكن اعتراضاً استراتيجياً بقدر ما كان الاعتراض ذا طابع عنصري مرتبطاً بالهوس الأمريكي تجاه الإرهاب العربي والإسلامي، وله علاقة بصراع الإرادات بين رجالات السياسة في الكونغرس الأمريكي، وبين الرئيس الأمريكي وقيادات الحزب الديمقراطي في فترة انتخابية أمريكية حاسمة.

ومن المعروف على نطاق واسع أن معظم الموانئ الأمريكية، بما في ذلك الموانئ العسكرية الحساسة جداً، تدار من قبل شركات ملاحية أجنبية من سنغافورة وهونغ كونغ وبنما، بل إن شركة موانئ دبي تدير مجموعة من الموانئ العسكرية في الشرق الأمريكي. وما يؤكد أن الاعتراض كان في مجمله عنصرياً، وليس مبدئياً، أن شركة من شركات دبي قامت مباشرة وبعد فشل صفقة موانئ دبي بشراء شركة لانكستر التي تملك مصانع تنتج الأسلحة الذكية وقطع حساسة تستخدم في صناعة الصواريخ والدبابات والطائرات الحربية بموافقة الحكومة الأمريكية. لذلك، فإن صفقة الموانئ لا تؤكد ما ذهب إليه سمير أمين من رفض واشنطن اختراقات الاستثمارات من دولة الإمارات. إن المراكز الرأسمالية لم تعد حساسة تجاه حقوق الملكية وبيع الأصول والقبول بالاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية والحيوية وتداولها بين المستثمرين، من الشمال كما من الجنوب، ومن المراكز كما من الأطراف، بل إن هذا جزء لا يتجزأ من انفتاح نظام العولمة وتحرير التجارة والاستثمارات على الصعيد العالمي.

إن السؤال المركزي في تعليق سمير أمين الشيق هو حول سؤال الديمومة وقدرة نموذج دبي على الاستمرار: هل اقتصاد ما بعد النفط قابل للاستمرار؟ من السابق لأوانه الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب أو النفي. إن تجربة دبي في بناء أول اقتصاد ما بعد النفط في المنطقة ما زالت قيد التأسيس، ومعالم هذه المرحلة ليست واضحة كل الوضوح. لكن المدينة ذهبت بعيداً في تأكيد أنه من الممكن النجاح من دون الموارد النفطية، إذ لم يعد للنفط أي حضور يذكر في الناتج المحلي لدبي. لقد تراجعت نسبة النفط ومساهمته إلى أقل من ٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كانت أكثر من ٥٠ في المئة قبل ١٥ عاماً. لذلك وإلى جانب رحلتها إلى العالمية، فإن تراجع حصة النفط هو أبرز نجاحات دبي. إن دبي تعيش لحظتها في التاريخ بسبب نجاحها في بناء أول اقتصاد غير نفطي في الخليج العربي. وكل الحقائق تشير إلى أن اقتصاد دبي من دون النفط أكثر قوة وحيوية وتنوعاً وحدثة وانفتاحاً مما كان عليه في ظل النفط، وهذا هو جوهر دراستي «دبي: رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية». إن دبي هي المدينة العربية الأسرع نمواً، وقطاعاتها غير النفطية هي الأكثر حيوية، بما في ذلك القطاع السياحي الذي يستقطب أكثر من ٦ ملايين سائح، أي أكثر من عدد السواح في مصر ولبنان والمغرب معاً. لقد حافظت دبي على نسبة نمو سنوي قدرها ١٠ في المئة على مدى أكثر من عشر سنوات، وبلغ نمو ناتجها المحلي ١٦ في المئة عام ٢٠٠٦ لتستحق لقب أول النمر في المنطقة العربية. فهل هناك حياة بعد النفط؟ الجواب من واقع تجربة دبي: «نعم»، بل إن الحياة ما بعد النفط أفضل بكثير من الاعتماد المرضي على مورد واحد ووحيد.

ويظل سمير أمين على حق في إشارته الذكية إلى أن اقتصاد ما بعد النفط لم يحن وقته بعد خارج تجربة دبي. فهل دبي هي الاستثناء، أم هي مجرد فقاعة، أم أنها ستكون القوة في المنطقة؟ المؤكد أن الاقتصاد العالمي سيعتمد على النفط، بل إن هذا الاعتماد سيزداد خلال المستقبل المنظور. وسيبقى النفط سيد الموقف في زمن السلم والحرب. إن بناء أول اقتصاد ما بعد النفط لا يعني مطلقاً أن عصر النفط قد انتهى، وأن زمن النفط قد ولى. إن الحديث عن انتهاء عصر النفط سابق لأوانه، ويأتي من قبيل التمني، ولا أساس له من الصحة، فالاستهلاك والانتاج والتصدير والاحتياطي النفطي العالمي، كما أسعار النفط، في ارتفاع مستمر. إن الاستهلاك في أعلى مستوياته، وقد بلغ ٨٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٥، وسيصل إلى ١٣٠ مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٠، وسيأتي الجزء الأكبر من الطلب العالمي على النفط من مركز الثقل الاقتصادي العالمي الجديد في آسيا، وليس من مركز الثقل العالمي القديم في أوروبا وأمريكا. وسيكون المحيط الهادي مصدر الجزء الأكبر من الاستهلاك النفطي العالمي، أما الجزء الأكبر من الاحتياطي النفطي العالمي، فسيتركز في الخليج العربي. وعلى رغم الاستهلاك المتصاعد فإن الاحتياطي النفطي في العالم لا يقل، بل يزداد، وقد تجاوز حاجز ١,٢ تريليون برميل عام ٢٠٠٦، والجزء الأكبر منه موجود في الخليج العربي، وليس في أي مكان آخر في العالم. إن مركز الثقل النفطي العالمي في الخليج العربي، ومركز الثقل الاقتصادي العالمي، يتحولان تدريجياً في اتجاه المحيط الهادي.

سيحدد محور الخليج العربي / المحيط الآسيوي موازين القوة في عالم القرن الواحد والعشرين. إن دبي تود أن تكون بوابة هذا المحور النفطي / الاقتصادي الجديد، وهي تعرف

تماماً أين ينبغي أن تكون على المديين القريب والبعيد. ووفق كتاب **رؤيتي: التحديات في سباق التميز** تخطط المدينة على المدى القريب أن تكون:

- أ - مركزاً عالمياً للامتياز والإبداع والريادة والصناعات ذات التقنية العالية.
- ب - المدينة الأولى للتجارة والسياحة والخدمات في القرن الواحد والعشرين.
- ج - المدينة الأولى في الأمن والأمان وسرعة النمو.

د - مجتمع رجال الأعمال بحيث يجد رجل الأعمال في دبي ما لا يجده في أي مدينة أخرى في العالم.

إن طموح دبي للفترة حتى عام ٢٠١٥ عالمي، وقد اتخذت المدينة قراراً استراتيجياً لتجاوز المحلي والإقليمي، وقد أصبح مرجعها الأول والأخير عالمياً. إن رحلة دبي من المحلية إلى العالمية رحلة مشروعة، وقد تحقق جزء مهم منها على أرض الواقع، فعندما تحدّد دبي لنفسها أهدافاً، فهي تؤكد بذلك أنها تنفذ ما تقول.

والدهش أن دبي تودّ أن تذهب إلى ما هو أبعد من العالمية، فوفق كتاب **رؤيتي: التحديات في سباق التميز** لدى المدينة مشروع تاريخي وحضاري مختلف وينطلق من فرضية بروز منطقة اقتصادية جديدة في العالم خلال الـ ٥٠ عاماً القادمة، هي منطقة «ورلد سنترال» أو منطقة وسط العالم. هذه المنطقة هي قيد التشكل حالياً، ودبي تستبقي التطورات، ولن تقبل بأقل من أن تكون عاصمة هذه المنطقة الاقتصادية الجديدة التي تتكون من حوالى ٣٠ دولة، وتضم أكثر من ربع سكان الكرة الأرضية، وتقع في الوسط بين الغرب الأوروبي - الأمريكي من ناحية، والشرق الياباني - الصيني من ناحية ثانية. هذه المنطقة السكانية والجغرافية الممتدة من باكستان شرقاً، إلى المغرب غرباً، ومن تركيا والجمهوريات المستقلة شمالاً، إلى وسط وشرق أفريقيا جنوباً، هي المجال الحيوي لاستثمارات دبي. لقد حدّدت دبي لنفسها المجال الحيوي، وسيجاوز إجمالي استثماراتها في هذه المنطقة ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وتقود هذه الاستثمارات خمس من أنشط وأضخم شركاتها، وهي: دبي القابضة، وشركة إعمار، وموانئ دبي العالمية، وطيران الإمارات، علاوة على إحدى شركات الاتصالات. هذه هي الشركات التي ستقود رحلة دبي من المحلية إلى العالمية.

إن استثمارات هذه الشركات مهمة، بيد أن أكثر ما يميز دبي في هذه الفترة من بروزها وتطورها أنها مدينة تتسم برؤية وقيادة وإدارة وجراً، وهي بذلك تختلف عن جميع المدن العربية. لم تعد دبي مجرد مدينة، بل هي ظاهرة تستحق الدراسة الموضوعية والنقاش والحوار حول سؤال سمير أمين عن إمكانية تعميم تجربة هذه المدينة العربية واحتمالات نجاح أو فشل مشروع دبي الحداثي والتنموي على الصعيد العربي؟ □